جمعية البنوك في الأردن

ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

إضاءات على أبرز إنجازات ومبادرات وبرامج جمعية البنوك في الأردن بمناسبة مرور أربعين عاماً على تأسيس الجمعية

40 YEARS

1978 - 2018

جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

إضاءات على أبرز إنجازات ومبادرات وبرامج جمعية البنوك في الأردن

بمناسبة مرور أربعين عاماً على تأسيس الجمعية

تشرين الأول ٢٠١٨

عمان – الأردن

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تأسست جمعية البنوك قبل أربعين عاماً في شهر تشرين الثاني عام 1978، بهدف الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال رعاية مصالح الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه.

وقد تمكنت جمعية البنوك في الأردن، عبر مسيرتها التي تمتد لأربعين عاماً، من تحقيق العديد من الإنجازات الهامة. ولم تدخر الجمعية جهداً في خدمة البنوك الأعضاء وتحقيق مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الأردني ككل.

فمنذ تأسيسها، تعتبر الجمعية بيت وصوت البنوك الأعضاء، وحرصت طوال تلك الفترة على رعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة، ولعبت دوراً كبيراً في التنسيق بين البنوك والوصول لرؤية موحدة تعكس وجهة نظر البنوك وموقفها إزاء مختلف المواضيع. وتمكنت الجمعية من لعب دورٍ نشطٍ وفاعلٍ في حشد الرأي وكسب التأييد للعديد من القضايا ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

وحرصت الجمعية خلال مسيرتها على ترويج القطاع المصرفي الأردني وعكس الصورة المشرقة له، ولم تتوانى يوماً عن إصدار البيانات والتصريحات والتوضيحات التي تستهدف إزالة الغموض حول كل ما يثار عن البنوك الأعضاء، ونشرها في مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لتزويد الرأي العام بالحقائق والأرقام والمعلومات الدقيقة. كما حرصت الجمعية أيضاً على ترويج المسؤولية المجتمعية في القطاع المصرفي الأردني، وتعزيز نهج الاستدامة بين البنوك الأعضاء.

وعلى صعيد التدريب وتطوير الموارد البشرية في القطاع المصرفي الأردني، عملت الجمعية على تنظيم مجموعة متميزة من الفعاليات والبرامج التدريبية، وورش عمل، والندوات والمنتديات.

أما على صعيد الدراسات والمنشورات التي تصدرها الجمعية، فقد حرصت على تطويرها كماً ونوعاً لتغطي أهم مجالات العمل المصرفي ولتعكس التطورات المالية والمصرفية والاقتصادية في المملكة. وتقوم الجمعية بتوفير جميع دراساتها وإصداراتها من خلال نسخ ورقية يتم توزيعها على مختلف الجهات، ونسخ الكترونية متوفرة على الموقع الالكتروني للجمعية باللغتين العربية والانجليزية.

وإنني إذ أهنئ الجمعية بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيسها، لأتمنى لها تحقيق المزيد من التقدم والازدهار في خدمة القطاع المصرفي الأردني والاقتصاد الأردني ككل، في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

هاني القاضي

رئيس مجلس الادارة

كلمة المدير العام

يسرنـي أن أضع بين أيديكـم هذا الإصدار الخاص من إصـدارات جمعية البنوك والذي يأتي تحت عنوان «إضاءات على أبرز إنجازات ومبادرات وبرامج جمعية البنوك في الأردن» والذي تصدره الجمعية بمناسبة مرور أربعين عام على تأسيس الجمعية.

حيث يمثل هذا الإصدار رصداً وتوثيقاً موجزاً لأهم المحطات في مسيرة الجمعية، ويعرض أهم نواحي ومجالات عمل الجمعية وانجازاتها خلال الأربعين سنة الماضية، كما أنه يعرض أهم التطورات في مسيرة القطاع المصرفي الأردني خلال نفس الفترة.

ويتضمـن هذا الإصدار علـى جزأين رئيسيين، حيث يلقي الجزء الأول الضوء على أبـرز إنجازات ومبادرات وبرامج جمعية البنـوك في الأردن منذ تأسيسها عام 1978 وحتـى الآن. بينما يتناول الجزء الثاني أهم التطـورات التي حققها القطاع المصرفي الأردني خلال الأربعين عاماً الماضية.

وفـي هـذه المناسبـة، لا يسعنـي إلا أن أتقدم بخالص الشكر والامتنـان لبنوكنا الأعضـاء على تعاونهـم المثمر مع الجمعية، وعلـى استجابتهم العاليـة وتفاعلهم مع مختلـف المواضيـع والقضايا المطروحـة من الجمعيـة. كما أشكر البنـك المركزي الأردنـي على تنسيقـه المستمر وتواصله الفعال مع الجمعية فـي كل ما يتعلق بالبنوك الأعضاء والعمل المصرفي بشكلٍ عام. وأشكر رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الجمعية المتعاقبـة علـى دعمهـم المستمـر والمتواصـل لجميع نواحـي عمل الجمعيـة، وعلى جهودهم الكبيرة المبذولة في تطوير وتحسين الجمعية.

وإننـا إذ نأمـل أن يساهـم هـذا الإصدار في إعطـاء القارئ فكرة عامـة وتصوراً شمولياً عن دور الجمعية الحيوي، وأهميتها الكبيرة بالنسبة للبنوك الأعضاء وللقطاع المصرفي الأردني ككل، لنأمل أن يكون توثيقاً لإنجازات الجمعية الماضية، وأن يشكل دافعاً لها نحو المزيد من التقدم والنجاح.

د. عدلي قندح
المدير العام

الجزء الأول

إضاءات على أبرز إنجازات جمعية البنوك في الأردن

يهـدف هذا الجـزء لإلقاء الضوء علـى بعضٍ من أهـم وأبرز إنجـازات ومبادرات وبرامج جمعية البنوك في الأردن منذ تأسيسها عام 1978 وحتى الآن.

1 - التخطيط الاستراتيجي في جمعية البنوك

اعتمـدت الجمعية منذ عقدٍ من الزمان نهـج التخطيط الاستراتيجي كأداة رئيسية لتحقيـق رؤيتهـا وأهدافها الأساسيـة، ولتلبية احتياجـات وتوقعات البنـوك الأعضاء، حيـث بدأت الجمعيـة بإعداد خططها الاستراتيجية منذ عـام 2009. واستكمالاً لنهج التخطيـط الاستراتيجـي، أقر مجلـس الإدارة الحالـي الخطة الاستراتيجيـة الرابعة لجمعية البنوك للأعـوام 2018-2020، والتي تضمنت ستة محاور استراتيجية ينبثق عنهـا مجموعة مـن الأهداف الفرعية، وتحرص الإدارة التنفيذية للجمعية على تنفيذ كافة بنود تلك الخطة.

2 - الجوديبر

طرحت جمعية البنوك على البنوك الاعضاء فكرة ايجاد سعر فائدة مرجعي لأسعار الاقراض بين البنوك بالدينـار الاردني في النصف الاول من عـام 2005 نظراً لعدم وجـود سعر فائدة مرجعي لأسعار فائـدة الاقراض بين البنوك، وشكلت فريق عمل قام بإعـداد تصور حول الموضـوع، ودعت لاجتماع ضم كافة البنوك الاعضاء وممثلين عن البنك المركزي الأردني تم الاتفاق خلاله على الفكرة والتصور المطروح.

وقـد تركـزت الجهـود المشتركـة بين جمعيـة البنـوك والبنك المركـزي الاردني والبنـوك العاملـة في الاردن علـى إيجاد مؤشر مرجعي محلـي Benchmark Rate لأسعار الاقراض بين البنوك بالدينار الاردني للآجال القصيرة (من يوم واحد الى 12 شهـراً) يمتاز بالاستمرارية والواقعية ويتم تثبيته يومياً استناداً الى معدل أسعار فائدة الاقراضـ بيـن البنوك لهذه الفترات والتي تعكس ظـروف السوق من حيث الطلب على السيولة واتجاهات اسعـار الفائدة قصيرة الاجل، وذلك على غرار سعر الإقراض بين البنوك في لندن (LIBOR) والعديد من الاسواق الاخرى.

وقـد تم اعتماد اسم الجوديبـر (JODIBOR) أي سعر فائدة الإقراض فيما بين البنـوك فـي الأردن لليلة واحدة، وتم الإعلان رسمياً عن إطـلاق الجوديبر اعتباراً من 1/11/2005 بعد انتهاء الفترة التجريبية للمشروع والتي بدأت في 1/8/2005.

وتقـوم الجمعية منذ ذلك الوقت بنشر مؤشـرات الجوديبر ولمختلف الآجال بشكلٍ يومي على موقعها الالكتروني.

الجوديبر	O/N	One Week	One Month	Three Months
	3.928	4.491	5.300	6.244

3 - الاستعلام الائتماني

قامت جمعية البنوك ومنذ صدور قانون المعلومات الائتمانية الأردني رقم (15) لسنة 2010، ببذل جهود كبيرة لدفع وتعجيل عملية إنشاء شركة استعلام ائتماني في الأردن. وفي هذا الصدد قامت الجمعية خلال عام 2010 بعمل دراسة حول شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني تجربتي مصر والبحرين مقارنة مع قانون المعلومات الائتمانية الأردني رقم (15) لسنة 2010 وتم عرضها على مجلس إدارة جمعية البنوك والذي أقر توزيعها على البنوك الأعضاء للاطلاع وإبداء الملاحظات. كما قامت الجمعية بمخاطبة البنوك لاستمزاج آرائها حول رغبتها المبدئية في المساهمة في إنشاء شركة معلومات ائتمانية أردنية، وقد تلقت الجمعية ردوداً ايجابية من معظم البنوك للمساهمة في إنشاء الشركة مع التأكيد على ضرورة أن يصبح قانون المعلومات الائتمانية قانوناً دائماً وأن يصدر البنك المركزي الأنظمة والتعليمات التفصيلية للموافقة على مساهمتها بالشركة المزمع إنشاؤها.

واستكمالاً لجهود الجمعية في تأسيس شركة الاستعلام الائتماني، فقد قامت الجمعية خلال عام 2011 بالتباحث مع محافظ البنك المركزي الأردني حول موضوع تأسيس شركة استعلام ائتماني. وقرر رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض تشكيل "لجنة توجيهية" مؤقتة برئاسته وعضوية كلٍ من معالي السيدة نادية السعيد، ونائب محافظ البنك المركزي الأردني، والسيد كمال البكري، والسيد هيثم قمحية، والدكتور عدلي قندح. وقد عقدت اللجنة التوجيهية عدة اجتماعات في مقر الجمعية لمناقشة وبحث مختلف التفاصيل المتعلقة بإنشاء شركة استعلام ائتماني.

وقامت الجمعية بتاريخ 29/5/2011 بتوجيه دعوة من خلال إعلان في الصحف اليومية لجميع الجهات المهتمة بتأسيس شركة استعلام ائتماني من مؤسسات مالية وشركات تأمين وشركات مالية وشركات تمويل تأجيري وشركات البيع الآجل، لحضور الاجتماع التشاوري، كما قامت الجمعية بتوجيه دعوة للبنوك الأعضاء لحضور الاجتماع المذكور لغايات تأسيس شركة استعلام ائتماني في المملكة. كما استضافت الجمعية اجتماعا تشاورياً لخبراء مصرفيين وعاملين في السوق المالية المحلية للتشاور حول خطوات إنشاء شركة استعلام ائتماني حسب متطلبات القانون.

وبعد سلسلة من الاجتماعات للجنة التوجيهية، تم تشكيل لجنة فنية تنفيذية برئاسة معالي السيدة ناديا السعيد وعضوية كل من السيد هيثم قمحية، و د.عدلي قندح، و د.أحمد عتيقة مدير مكتب مؤسسة التمويل الدولية في الأردن، والسيد خالد الهدهد ممثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسيدة منى سختيان ممثلة عن قطاع التمويل المصغر.

وقد عقدت اللجنة الفنية مجموعة من الاجتماعات، والتي أصبحت بعد ذلك اللجنة التأسيسية لشركة الاستعلام الائتماني. وقامت اللجنة بتعيين مستشار قانوني ومحامي للبدء بإجراءات تسجيل الشركة والقيام بالأعمال القانونية اللازمة، وتعيين (IFC) مستشاراً فنياً وخبيراً لتسجيل الشركة، ودراسة رسائل الاهتمام المرسلة من قبل الشركاء الاستراتيجيين والمفاضلة بينهم، وإعداد شروط العطاء الذي سيرسل إلى الشركات، ومفاوضة المتقدمين للعطاء للوصول إلى تسمية الشريك الاستراتيجي الفائز بالعطاء وبالتعاون مع IFC، والانتهاء من مسودة الاتفاق النهائي للشراكة والتشغيل وعرضها على المساهمين للموافقة، وتسجيل الشركة بصيغتها وشروطها النهائية وفقاً لاتفاقية التشغيل والمشاركة وأخذ الموافقات اللازمة. وقد تم الإعلان عن تأسيس شركة الاستعلام الائتماني في جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 15/12/2014، بالشراكة مع شركة "كريف CRIF" العالمية.

ويشار في هذا الصدد إلى أن جمعية البنوك عقدت عدة اجتماعات لمتابعة ملاحظات البنوك على اتفاقية تزويد خدمات استعلام ائتماني مع شركة كريف – الأردن، تمهيداً لتوقيع الاتفاقيات بين الشركة والبنوك التي لم توقع بعد. وحضر الاجتماع ممثلي البنوك الأعضاء وممثلين عن شركة كريف الأردن.

4 - الاسناد الخارجي

لقد تنبهت جمعية البنوك بشكلٍ مبكر لأهمية موضوع الاسناد الخارجي في البنوك، وبناءً على ذلك عقدت الجمعية عام 2008 بالتعاون مع برنامج التنمية الاقتصادية (سابق) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية جلسة حوارية حول إمكانيات التعاقد الخارجي في قطاع البنوك في الأردن. وحضر الجلسة، التي قدمها ثلاثة مختصين عالميين في هذا المجال، المدراء العامين في البنوك ونوابهم، والمدراء الماليين، ورؤساء أقسام تكنولوجيا المعلومات، ورؤساء الأقسام القانونية، ومدراء آخرين معنيين في قرارات التعاقد الخارجي ومراقبة أداء مقدمي الخدمات. وقد تم خلال الجلسة تقديم لمحة عامة عن الخدمات التي يوفرها قطاع التعاقد الخارجي ومراكز الخدمات المشتركة، وعرض التوجهات العالمية في قطاع التعاقد الخارجي وتقديم خدمات تعاقد خارجي عالمية في الصناعة المالية، إضافة لرسم خارطة طريق تقليدية لخدمات التعاقد الخارجي التي يمكن توفرها في الأردن إضافة إلى تحديد دورة حياة وأساليب التعاقد الخارجي. وقد شكل موضوع هذه الجلسة منعطفاً هاماً وأساسياً لتشكيل خارطة طريق نحو أفضل ممارسات الإسناد الخارجي.

5 - قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا FATCA)

أقر الكونغرس الأمريكي قانون فاتكا في شهر آذار عام 2010، كجزء من قانون حوافز التوظيف لاستعادة معدلات تشغيل العمالة (HIRE)، وهو تطور مهم في جهود الولايات المتحدة لمكافحة التهرب من دفع الضرائب من قبل الأشخاص الأمريكيين المستثمرين بحسابات في الخارج "Offshore".

وبموجب قانون فاتكا يتعين على دافعي ضرائب أمريكيين محددين يمتلكون أصولاً مالية خارج الولايات المتحدة، أن يقدموا تقريراً ببيانات تلك الأصول لمصلحة الإيرادات المحلية الأمريكية «IRS». ويطلب هذا القانون، أيضاً، من المؤسسات المالية الأجنبية إرسال تقارير مباشرة إلى مصلحة الضرائب الأمريكية تتضمن معلومات معينة عن الحسابات المالية التي يحملها دافعو الضرائب الأمريكيين أو التي تحملها جهات أجنبية يحمل فيها دافعوا ضرائب أمريكيون نسبة ملكية مهمة.

وقد أدركت جمعية البنوك في الأردن بشكلٍ مبكر انعكاسات هذا القانون على البنوك العاملة في الأردن، حيث نظمت جمعية البنوك بالتعاون مع ديلويت اند توتش ورشتي عمل الأولى يوم 4 تموز 2011 والثانية بتاريخ 4 آذار 2012 للتعريف بقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية" "فاتكا" وتبعاته ومتطلباته من مختلف الجهات. وتناولت الورشتين، التي حضرهما ممثلون عن البنوك المحلية والبنك المركزي الأردني وديلويت الأردن، المتطلبات الواجب على البنوك المحلية والمؤسسات المالية الراغبة في تطبيق هذا القانون تنفيذها قبل سريان القانون، كما تم مناقشة موضوع فاتكا من قبل مجلس إدارة الجمعية.

وقد عقدت جمعية البنوك في الأردن، بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للصرافين العرب، منتدى الإجراءات التنفيذية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) والمستجدات في المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال التي أقرتها FATCA، والتوصيات المتعلقة بالعقوبات المالية والتهرب الضريبي، بمشاركة 100 خبير مصرفي من 12 دولة عربية وأجنبية.

كما أعدت الجمعية ورقة مختصرة حول مزايا وعيوب المناهج المتاحة لتطبيق فاتكا، وبعد استمزاج آراء بعض الجهات بما فيها البنوك الأعضاء وجهات استشارية، أوصت الورقة بأفضلية منهج IGA وخاصة النموذج الأول (IGA1). وقد تم تقديم هذه الورقة في اجتماع مع البنك المركزي الأردني.

وبتاريخ 13/5/2013 عقد اجتماع في البنك المركزي الأردني حضره معالي محافظ البنك المركزي الأردني ومعالي رئيس جمعية البنوك في الأردن، إضافة لممثلين عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وعن وزارة المالية، وعن وزارة العدل ووزارة الخارجية وهيئة التأمين وإرنست ويونغ. وقد أسفر الاجتماع عن تشكيل لجنة لدراسة مناهج فاتكا وبيان النموذج الأفضل اعتماده في الأردن.

وبتاريخ 28/11/2013 قامت الجمعية بعقد اجتماع لمناقشة التطورات

والمستجدات في موضوع فاتكا، وقد أسفر الاجتماع عن تشكيل لجنة مصغرة من البنوك الأعضاء لصياغة أهم التحديات والصعوبات التي تواجه البنوك في الامتثال لقانون فاتكا وذلك تمهيداً للخروج بتقرير موحد يتم رفعه للبنك المركزي. وبعد عقد سلسلة اجتماعات للجنة المصغرة، تم التوصل لصياغة تقرير تفصيلي يتضمن أهم الإشكاليات والصعوبات التي تواجه البنوك في حال دخولها في اتفاقيات مباشرة مع مصلحة الضرائب الأمريكية (FFI Agreement)، مع التوصية باعتماد منهج (IGA). وقد قامت الجمعية بإرسال التقرير الذي توصلت إليه اللجنة لمعالي المحافظ. كما قامت الجمعية بإصدار بروشور تعريفي حول قانون فاتكا وقامت بتعميمه على البنوك الأعضاء لغايات توزيعه على عملائها.

هذا وقد تم تشكيل لجنة وطنية على مستوى المملكة برئاسة معالي وزير العدل وعضوية البنك المركزي وجمعية البنوك ووزارة المالية ودائرة ضريبة الدخل وهيئة التأمين وهيئة الأوراق المالية وإرنست ويونغ. وقد كان الهدف الأساسي لهذه اللجنة هو دراسة مناهج فاتكا والخروج بتوصيات للحكومة الأردنية. وقامت الجمعية بالمشاركة في اجتماعات اللجنة الفنية المصغرة، والتي قامت بإعداد دراسة حول مناهج فاتكا وبيان النماذج التي يمكن اعتمادها في الأردن. وكان رأي جمعية البنوك أن يتبنى الأردن منهج IGA.

وبعد أن دخل القانون حيز التطبيق، قامت الجمعية بمتابعة دخول البنوك في اتفاقيات مع مصلحة الضرائب الأمريكية، وشكلت الجمعية لجنة دائمة تتولى توفير الدعم والاستشارة للبنوك في هذا المجال والتي سميت باللجنة الاستشارية لقانون فاتكا FATCA.

6 - تمثيل القطاع المصرفي في المحافل والفعاليات المحلية والإقليمية والدولية

تقوم جمعية البنوك بتمثيل القطاع المصرفي الأردني في مختلف الفعاليات والمحافل المحلية والإقليمية والدولية. حيث تحرص الجمعية على التعاون المستمر والدائم مع اتحاد المصارف العربية من خلال المشاركة في عقد المؤتمرات والمنتديات المشتركة. كما تشارك الجمعية في جميع المؤتمرات التي يعقدها اتحاد المصارف، وتقوم بتقديم أوراق عمل تظهر الدور الكبير للقطاع المصرفي في الاقتصاد الأردني، ومدى إسهامات البنوك في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية.

كما تحرص الجمعية على المشاركة في مختلف المؤتمرات والمنتديات وورش العمل ذات العلاقة بالعمل المصرفي والتي تعقدها مختلف الجهات المحلية أو الدولية. وتقوم بتقديم محاضرات وأوراق عمل وعروض تقديمية وبحوث متخصصة تتناول مواضيع تتعلق بالقطاع المصرفي الأردني.

7 - أمن وسلامة المعلومات

يعتبر موضوع أمن وسلامة المعلومات من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للبنوك الأعضاء، خاصةً في ضوء ما يشهده هذا المجال من تطوراتٍ مستمرة ومتسارعة. ومن هنا، قامت الجمعية بإيلاء هذا الجانب أهمية كبيرة من خلال تشكيل لجنة متخصصة هي لجنة أمن ومخاطر المعلومات.

حيث تعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية لمناقشة مختلف المواضيع ذات العلاقة بأمن وسلامة المعلومات، وتقوم بإجراء دراسات حول مواضيع متخصصة ورفع توصياتها لإدارة الجمعية ومجلس الإدارة.

كما عقدت الجمعية مجموعة كبيرة من الاجتماعات المتعلقة بموضوع أمن وسلامة المعلومات ناقشت مواضيع متنوعة مثل الأنماط الجرمية المتبعة في الاحتيال والتزوير وعمليات القرصنة الإلكترونية، وقامت اللجنة باقتراح نموذج تبليغ عن حدث أمن المعلومات.

وفي ذات الصدد، عقدت الجمعية مجموعة من الدورات والندوات وورش العمل والتي هدفت لمناقشة مختلف المواضيع المتعلقة بأمن وسلامة المعلومات، مثل ورش العمل التي تناولت طرق التحايل الالكتروني والجريمة الالكترونية، والجرائم المصرفية الحديثة، وكشف التزوير والاحتيال المصرفي.

8 - تقنية المعلومات

تعتبر تقنية المعلومات أحد أهم المجالات التي تعتمد عليها البنوك لتنفيذ عملياتها البنكية والمصرفية، وهي من أكثر المجالات التي تشهد تطوراتٍ متلاحقة ومتعاقبة. ومن هنا، قامت الجمعية بإيلاء هذا الجانب أهمية كبيرة من خلال تشكيل لجنة متخصصة هي لجنة تقنية المعلومات والتي تتولى بحث ومتابعة ومناقشة كافة المواضيع المتعلقة بتقنية المعلومات.

9 - ضريبة الدخل

يعتبـر موضوع ضريبـة الدخل من أكثـر المواضيع تأثيراً علـى مختلف القطاعات الاقتصاديـة فـي الأردن بما فيها قطـاع البنوك. وانطلاقاً مـن دور الجمعية في تمثيل البنـوك والدفاع عـن مصالحهم، قامـت الجمعية بلعـب دورٍ فاعل فيمـا يتعلق بإبداء ملاحظات القطاع المصرفي على جميع مشاريع القوانين، وعقد الاجتماعات التي تضم البنوك والجهات ذات العلاقة لمناقشة تفاصيل وبنود تلك المشاريع، إضافة لمخاطبة الحكومة الأردنية ومجلس النواب لتوضيح ملاحظات ومطالب القطاع المصرفي.

فمثلاً قامت الجمعية بعقد اجتماعات عديدة لمناقشة مسودة قانون ضريبة الدخل لسنة 2009، كما تم استخلاص ملاحظات البنوك وإرسالها لمختلف الجهات المعنية.

كمـا أعـدت الجمعية دراسة حول انعكاسات مشروع قانـون ضريبة الدخل المقترح على الاقتصاد الوطني.

وقامـت الجمعية باستمـزاج آراء البنـوك حول مشاريـع القوانين المعـدل لقانون الضريبـة في عـام 2018، وقامت بإرسال تلـك الملاحظات إلى مجلـس النواب وإلى الحكومة الأردنيـة وإلى ديون الرأي والتشريع، كما قامت بالاجتماع مع لجنة الاقتصاد والاستثمـار في مجلس النواب لمناقشـة ملاحظات البنوك وتوضيح وجهة نظر القطاع المصرفي. وبنفس الوقت، أصدرت الجمعية دراسة تفصيلية تبحث في آثار وانعكاسات مشاريـع القوانين المعدلة لقوانين الضريبة علـى القطاع المصرفي وسائر القطاعات الاقتصاديـة في المملكة، إضافة لأثرهـا على الاقتصاد الوطني ككل، وقدمت الدراسة توصيـات وحلول بديلة لزيـادة الإيرادات الضريبيـة وبدون المساس بنسب الضريبة الحالية.

جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

دراسة حول

مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014: آثار تعديل القانون على البنوك والأفراد على الاقتصاد الوطني

إعداد

جمعية البنوك في الأردن

أيار 2018

عمان – الأردن

10 - مجالات البيئة والمياه والطاقة

حظيت مجالات البيئة والمياه والطاقة على اهتمام بالغ من جمعية البنوك في الأردن، حيـث يتضح هذا جلياً من خـلال المشاركة الفاعلة للجمعية فـي مختلف الاجتماعات واللجـان والمؤتمرات التي تتعلق بهذه المجالات. كمـا اهتمت الجمعية بتطوير التمويل البيئـي والتمويل الأخضر وذلـك بالتعاون مع مختلف الجهـات ذات العلاقة مثل وزارة البيئة والبنك المركزي ووزارة الطاقة والثروة المعدنية ومؤسسة التمويل الدولية.

فعلـى سبيل المثـال، نظمت جمعية البنوك فـي الأردن عام 2009 نـدوة حول دور

البنـوك في تمويـل مشروعات الميـاه، كما نظمت الجمعيـة بالتعاون مـع وزارة البيئة ومؤسسـة التمويـل الدولية ملتقى بعنـوان "التمويل البيئـي الأول" وذلك عام 2010، حيث هـدف الملتقى إلى التوعية بأهمية إيجاد نوافذ تمويلية تعنى بتمويل المشروعات الصديقة للبيئة.

وتدارسـت الجمعية مع البنوك الأعضاء في عام 2013 مشروع إنشاء شركة لتوليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية لاستخدامها من قبل البنوك.

وقامـت الجمعية بتنظيـم ورشة تعريفيـة بالطاقة المتجددة في عـام 2013، كما عقـدت الجمعيـة ورشة عمل حول بدائـل تمويل الطاقة المتجددة فـي المملكة في عام 2014، وشاركت الجمعية فـي المؤتمر الإقليمي الأول حول حوكمة وتمويل قطاع المياه فـي دول حوضـ البحـر المتوسط في عـام 2015، وعقدت كذلك ورشـة حول مشروع تطوير قطاع الطاقة في الأردن، إضافة لقيام الجمعية بتنظيم حلقة نقاشية حول إيجاد نوافـذ تمويلية لمشروعـات الطاقة المتجـددة وكفاءتها في عـام 2015، وورشة حول كفاءة الطاقة في عام 2016.

كمـا تعاونت الجمعية مع صندوق الطاقة لتسهيـل إجراءات تنفيذ اتفاقيات قروض الطاقـة مع البنوك، مـن خلال التوصل لآليـة تبسيط وتسريع العمـل بالاتفاقيات التي وقعتهـا البنوك مع الصندوق والشركة الأردنية لضمان القروض. وشاركت الجمعية في اجتماعـات لجنة إدارة صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة الذي نظمتها وزارة الطاقة والثروة المعدنية.

هذا وشاركت الجمعية في المؤتمر الدولي الثالث للصخر الزيتي والذي نظمته وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالتعاون مع جامعة كولورادو لعلوم المناجم وشركات الصخر الزيتـي العاملة في المملكة، في عام 2016، وقامـت الجمعية من خلال مديرها العام بتقديـم ورقة عمل حول دور البنوك في تلبية احتياجات السوق من التمويل، وخصوصاً ما يتصل في عمليـات التعدين والطاقة، كما عقدت الجمعية اجتماعات لبحث موضوع الاستثمار وتمويل مشاريع استغلال الطاقة المتجددة.

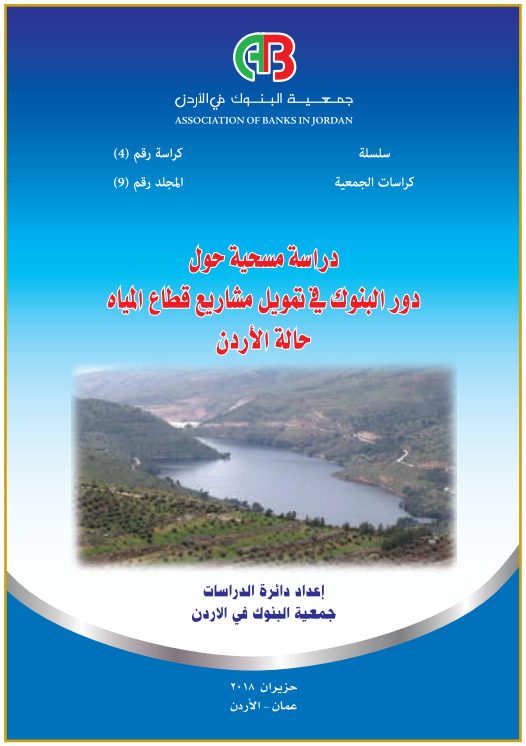

11 - الشركات الصغيرة والمتوسطة

تحظـى الشركات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة نظراً لمساهمتها الكبيرة في التشغيـل والإنتاج ومساهمتهـا الواضحة في الناتج المحلـي الإجمالي في مختلف دول العالم. وقد اهتمت جمعية البنوك في الأردن بموضوع الشركات الصغيرة والمتوسطة،

واستهدفت العمل على تسهيل وصول تلك الشركات للتمويل المصرفي وبالشكل الذي ينعكس إيجاباً على البنوك الأعضاء وعلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الاقتصاد الوطني ككل.

وقد كانت الجمعية من الجهات التي بدأت بالتركيز على قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكلٍ مبكر نسبياً، حيث قامت على سبيل المثال بعقد ورشة عمل في عام 2009 حول قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالتعاون مع برنامج التنمية الاقتصادية (سابق) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID. وعقدت الجمعية في عام 2009 الملتقى الثالث للإقراض بالتجزئة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالتعاون مع مركز الأردن اليوم للتنمية. حيث ناقش الملتقى الذي عقد على مدار يومين عدة أوراق عمل بحثت في واقع الإقراض بالتجزئة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن والسياسات النقدية والمالية وأثرها على الإقراض بالتجزئة، بالإضافة لإدارة مخاطر الإقراض بالتجزئة، والجوانب القانونية فيه.

كما تعاونت الجمعية مع مختلف الجهات ذات العلاقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، بما فيها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO)، ووزارة الصناعة والتجارة، وغيرها من الجهات. فمثلاً، تم التعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتنظيم وعقد ورشة عمل لمناقشة النسخة الأولى من آليات تنفيذ برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحضور وزير التخطيط والتعاون الدولي والمدير التنفيذي للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية وممثلين عن الجهات الدولية الممولة وممثلي البنوك الأعضاء.

كما عقدت جمعية البنوك والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو) عدة اجتماعات لمبادرة إنشاء صندوق لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة في الأردن من خلال مؤسسة OPIC.

ونظمت الجمعية في عام 2014 ورشة عمل لمناقشة تجارب تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف بناء استراتيجية للبنوك الأردنية وتنمية عمليات الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة في البنوك، وتطوير الخبرات الأردنية في هذا المجال والصعوبات التي تواجه تصميم منتجات لهذا النوع من المؤسسات.

كما عقدت الجمعية ورشة عمل حول ضمان تمويل المشروعات الصغيرة الناشئة بالتعاون مع الشركة الأردنية لضمان القروض.

وقامت الجمعية في عام 2016 بإصدار دراسة مسحية بعنوان الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: تحليل جوانب العرض والطلب بالتركيز على آليات وآفاق التمويل المصرفي.

12 - الحاكمية المؤسسية

تلعب الحاكمية المؤسسية دوراً كبيراً في مأسسة واستقرار العمل المصرفي، وفي زيادة الإفصاح والشفافية، وفي توضيح نطاق المسائلة والمسؤولية في البنوك. وقد تابعت جمعية البنوك في الأردن باهتمام مختلف التطورات التي شهدها مجال المسؤولية المجتمعية، وحرصت منذ البداية على ترويج الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني.

وفي هذا الصدد، قامت الجمعية بعقد عدد كبير من ورش العمل والبرامج التدريبية التي تستهدف تعزيز ممارسات الحاكمية المؤسسية في البنوك وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية. فقد عقدت الجمعية في عام 2012 برنامجاً تدريبياً بعنوان الحوكمة في البنوك، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية. واستهدف البرنامج أعضاء مجالس الإدارة والإدارات العليا في البنوك العاملة في المملكة، وركز على موضوعات تتعلق بالحكم الجيد في البنوك وإدارة المخاطر والامتثال، ومراجعة الحسابات، والحوكمة في المؤسسات المالية وتعزيز البيئة الرقابية.

كما عقدت الجمعية عام 2014 ورشة عمل بعنوان دور سكرتير مجلس الإدارة وأمناء السر حسب الممارسات المثلى لحوكمة الشركات، وعقدت عام 2015 ورشة عمل بالتعاون مع المعهد الامريكي للوقاية من الفساد (AACI) بعنوان الحاكمية المؤسسية: الطريق للنزاهة والشفافية، إضافة لمحاضرة حول دور الحوكمة في مكافحة الفساد بالتعاون مع مؤسسة الباتروس والمعهد الأميركي لمكافحة الفساد.

وقد قامت الجمعية بمتابعة مشروع تعليمات الحاكمية المؤسسية في البنوك الصادر عن البنك المركزي الأردني، حيث عقدت عدة اجتماعات للبنوك لدراسة تلك التعليمات، وقامت الجمعية بتجميع ملاحظات البنوك وإرسالها للبنك المركزي، إضافة لعقد اجتماع لمناقشة تلك التعليمات مع البنك المركزي الأردني، والذي أبدى مرونة واستجابة كبيرة لملاحظات البنوك على العديد من بنود التعليمات.

13 - المسؤولية المجتمعية والاستدامة

يلعب القطاع المصرفي الأردني دوراً كبيراً في مجال المسؤولية المجتمعية، ويعد من أكثر القطاعات في الأردن مساهمةً في مختلف مجالات المسؤولية المجتمعية.

وقد حرصت جمعية البنوك في الأردن على لعبِ دورٍ فاعلٍ في دعم تعزيز الاستدامة والمسؤولية المجتمعية لدى البنوك العاملة في المملكة، حيث كانت الجمعية من المؤسسات السباقة لتبني هذا المفهوم ونقله إلى أعضائها من خلال عقد المنتديات والملتقيات المتخصصة، بما فيها الملتقى السنوي للمسؤولية المجتمعية والذي دأبت الجمعية على تنظيمه منذ عام 2010. كما حرصت الجمعية على المشاركة وتقديم

أوراق العمل في مختلف المحافل والمؤتمرات والندوات وورش العمل التي تتناول موضوع المسؤولية المجتمعية.

وقد قامت الجمعية بنشر العديد من الدراسات التي ألقت الضوء على أدوار المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن، بما في ذلك مجموعة من الكراسات المتخصصة المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للبنوك، إضافة لدراسة الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية وممارساتها في القطاع المصرفي الأردني في عام 2013، والتقرير الأول للاستدامة في القطاع المصرفي الأردني في عام 2016.

وفي ذات الصدد، انضمت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 16 تشرين الأول 2016 لمبادرة التمويل في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI) كمؤسسة داعمة، ولتصبح الجمعية بذلك ثاني جمعية بنوك في المنطقة تنضم للبرنامج كمؤسسة داعمة. لذلك ستعمل الجمعية جنباً إلى جنب مع أمانة المبادرة لتعزيز مفهوم التمويل المستدام في القطاع المصرفي الأردني، وللمساهمة في اعتماد وتنفيذ ممارسات الاستدامة في الصناعة المصرفية.

وقد نظمت جمعية البنوك الملتقى الخامس للمسؤولية المجتمعية للبنوك بعنوان "من المسؤولية المجتمعية إلى التنمية المستدامة"، برعاية محافظ البنك المركزي الأردني وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وذلك خلال شهر تشرين الثاني 2017.

14 - اللقاء السنوي للأسرة المصرفية مع محافظ البنك المركزي الأردني

تحرص جمعية البنوك في الأردن على عقد لقاءٍ سنوي يجمع الأسرة المصرفية مع معالي محافظ البنك المركزي، والذي يتخلله مناقشة التطورات الاقتصادية والمالية والمصرفية في المملكة، وبحث آفاق وتوجهات السياسة النقدية. وقد حرصت الجمعية على ديمومة واستمرارية هذه اللقاءات ليتم عقدها في كل سنة، وبمشاركة رؤساء المجالس والإدارات العامة والتنفيذية في البنوك الأعضاء، وبحضور محافظ البنك المركزي الأردني ونواب المحافظ ومدراء الدوائر الرئيسية في البنك المركزي.

15 - اللقاءات مع الحكومة الأردنية ومؤسسات القطاع العام

تحرص جمعية البنوك على بناء علاقات قوية مع مختلف الجهات الحكومية في المملكة، كما تحرص الجمعية على استمرارية التنسيق والتواصل مع تلك الجهات وبما يضمن تحقيق المصالح المشتركة للحكومة الأردنية والبنوك الأعضاء في مختلف المجالات.

كما تسعى الجمعية لإبقاء كافة قنوات الاتصال والتعاون مفتوحة مع الحكومة والمؤسسات العامة، وذلك لتسهيل مناقشة القضايا والمواضيع التي تخص البنوك.

وقد كانت الجمعية أحد أبرز اللاعبين في عضوية لجنة دراسة الاحتياجات التمويلية المشكلة من رئيس الوزراء في عام 2009. حيث عقدت هذه اللجنة مجموعة من الاجتماعات في مقر الجمعية بهدف التعرف على الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وبحث المعوقات التي تواجهها هذه القطاعات وسبل حلها. وقد تمكنت اللجنة من الوصول إلى مجموعة من التوصيات وتم رفعها إلى رئاسة الوزراء.

كما استضافت الجمعية دولة رئيس الوزراء الدكتور معروف البخيت في عام 2011 في لقاءٍ جمعه مع القطاع المصرفي الأردني. واستضافت كذلك دولة رئيس الوزراء هاني الملقي في عام 2017 في حفل إطلاق مجموعة من المبادرات الاقتصادية للبنك المركزي الأردني.

كمـا قامت الجمعيـة بتنظيم لقاءات متعددة جمعت رئيـس وأعضاء مجلس الإدارة والمديـر العام مع العديد مـن الوزراء في الحكومات الأردنيـة، مثل اجتماعات مجلس إدارة جمعيـة مـع وزيـر العـدل، ووزير التخطيـط والتعـاون الدولي، ووزيـر الصناعة والتجارة، ووزير المالية، ووزير الاستثمار، ووزير العمل.

والتقـت الجمعية بالعديد مـن مسؤولي المؤسسات العامة، مثـل اللقاءات مع أمانة عمان، ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، ودائرة مراقبة الشركات، والمؤسسة الأردنية لتطويـر المشاريـع الاقتصاديـة، ودائـرة الجمارك، ومديريـة الأمن العـام، والمعهد القضائي الأردني، وغيرها من الهيئات والمؤسسات العامة في المملكة.

16 - مذكرات التفاهم

في إطار حرص الجمعية على تعزيز علاقاتها مع جمعيات البنوك العربية والعالمية، ومع المؤسسات المالية الدوليـة والمؤسسات والهيئات المحلية، قامت الجمعية بتوقيع عدد من مذكرات تفاهم مع العديد من تلك الجهات.

حيـث قامت الجمعيـة بتوقيع مذكرة تفاهم مـع جمعية البنـوك الرومانية في عام 2009، بهـدف تعزيز فرص التعاون وتبادل المعلومات المصرفية واستكشاف مجالات جديـدة للتقـارب الاقتصادي والتعـاون المالي بيـن البلدين. كما وقعـت الجمعية في عـام 2009 أيضـاً مذكـرة تفاهم مع جمعية البنـوك في فلسطين لبنـاء إطار للتعاون بيـن الجمعيتين وتعزيز فرص للتعاون بين الأردن وفلسطين. وتم في عام 2011 توقيع مذكـرة تفاهم مشتركة مع جمعية البنوك في تركيا، والبنك المركزي السوري وجمعية مصارف لبنان.

كمـا وقعت الجمعية مذكـرات تفاهم مع برنامج سابق SABEQ الممول من خلال (USAID) في عـام 2008، ومذكرة تفاهم مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في عام 2011.

وعلى الصعيد المحلي، قامت الجمعية بتوقيع عددٍ من مذكرات التفاهم مع مؤسسات وطنية وتعليمية واقتصادية وخيرية. حيث وقعت الجمعية في عام 2010 مذكرة تفاهم الجامعة الهاشمية بهدف التعاون بين الطرفين في مجال التدريب المتخصص لطلاب كلية الاقتصاد في القطاع المصرفي. ووقعت الجمعية كذلك مذكرة تفاهم مع جامعة فيلادلفيا للتعاون في مجال التدريب. إضافة لتوقيع مذكرة تفاهم مع مجموعة طلال أبو غزالة لزيادة تعاون الجانبين في إعادة تهيئة وتأهيل الحواسيب وتوزيعها في المناطق الأقل حظاً.

ووقعت الجمعية في عام 2017 مذكرة تفاهم مع مبادرة سمو الأميرة عالية بنت الحسين لإعادة تدوير الورق لصالح المدارس الحكومية في المملكة.

كما وقعت جمعية البنوك في عام 2011 مذكرة تفاهم مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بهدف تسهيل حصول الشركات المتوسطة والصغيرة على التمويل. وقامت أيضاً بتوقيع مذكرة تفاهم مع المعهد القضائي الأردني في عام 2015 للتعاون في مجال التدريب وعقد ورش العمل لتهيئة قضاة مؤهلين ومدربين ورفع كفاءتهم في القضايا المتعلقة بالعمل المصرفي من الناحية الفنية المصرفية، والتي من شانها أن تسرع البت في هذه القضايا.

ويشار في هذا الصدد إلى أن الجمعية كانت الراعي والمنسق الأساسي لتوقيع العديد من الاتفاقيات بين البنوك العاملة في الأردن وبين بعض الجهات المحلية، حيث قامت الجمعية برعاية الاتفاقية التي وقعتها البنوك مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عام 2015 بهدف تسهيل إجراءات فك وإيقاع الحجز على أموال وودائع الأشخاص والشركات التي يصدر بحقها قرارات حجز ضريبية. كما ان الجمعية كانت الراعي الأساسي للاتفاقيات التي وقعتها البنوك مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في عام 2017.

17 - مجالات التحكيم وحل المنازعات

ركـزت الجمعية خلال العقدين الأخيرين على أهميـة التحكيم، ودعت إلى ضرورة إنشاء غرفة للتحكيم في النزاعات المصرفية بين البنوك والعملاء.

وإيمانـاً مـن الجمعية بضرورة إيجـاد قضاء مصرفي متخصص، قامت الجمعية بتوقيـع مذكرة تفاهم مع المعهد القضائي الأردني، والـذي يتم بموجبها توفير تدريب مصرفـي متخصص للقضـاة من قبل خبـراء ومتخصصيـن في العمـل المصرفي، وبالشكل الذي يسهم في توفير وزيادة المعرفة المصرفية للقضاة، ويمكنهم من إصدار الأحكام في القضايا المصرفية المعقدة.

وقـد كان لجمعية البنـوك دور فاعل في إطلاق مبادئ عمـان لتسوية الديون خارج المحاكم، والذي أطلقته الجمعية بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في حفل إطلاق عقد في مقر الجمعية برعاية محافظ البنك المركزي الأردني في شهر تشرين الأول 2015.

حيث جاء إصدار هذه المبادئ بهدف مساعدة الشركات التي تواجه صعوبات مالية فـي الاستمرار بممارسـة أنشطتها وتحسيـن أوضاعها، وهو ما يسهم فـي تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة. وتساهم مبادئ عمان لتسوية الديون خارج المحاكم في التقليل مـن التكلفـة والوقت لتسوية الصعوبـات المالية التي تواجه المديـن وتزيد من معدلات الاسـترداد للدائنين وتزيـد ثقتهم بالقدرة علـى استرداد أموالهم، ممـا يحسن فرص الحصول على الائتمان ويشجع نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.

18 - التدريب

إدراكاً من حرص جمعية البنوك على التطوير المستمر للموارد البشرية في القطاع المصرفـي الأردني ورفـده بأحدث المعـارف وآخـر المستجدات المحليـة والإقليمية والعالميـة في مجال العمل المصرفي، حرصت الجمعيـة على تنظيم مجموعة متميزة من الفعاليات التدريبية وبشكلٍ دوري، والتي اتخذت شكل محاضرات تعريفية، وبرامج تدريبية، وورش عمل، ونـدوات ومنتديات متخصصة ورفيعة المستوى تناولت مواضيع فائقة الأهمية.

جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN
Focus Power Recovery
Focus Power Credit Management System
Focus Power Legal
Focus Power Collection
Focus Power Write Off

New era in banking regulations
Basel IV and IFRS 9

19 - من إصدارات جمعية البنوك في الأردن

- دراسة نظام أسعار فائدة الإقراض بين البنوك الجوديبر (JODIBOR)، لعام 2017
- كتيب "حوارات مالية ومصرفية"، 2009.
- كتيب: "الدور الاجتماعي والاقتصادي للبنوك في الأردن"، 2009.
- التقارير السنوية للجمعية.
- دراسات تطور القطاع المصرفي لعشرة سنوات.
- سلسلة كراسات الجمعية.
- إصدارات دليل البنوك العاملة في الأردن.
- دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من البنوك العاملة في الأردن، 2012.
- دليل الخدمات والمنتجات والحلول المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، 2015.
- دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية للبنوك التجارية العاملة في الأردن، 2016.
- دراسة الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية وممارساتها في القطاع المصرفي الأردني، 2015.
- دراسة مسحية حول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: تحليل جوانب العرض والطلب بالتركيز على آليات وآفاق التمويل المصرفي، 2016.
- تقرير الاستدامة في القطاع المصرفي الأردني Sustainability Report for the Banking Sector in Jordan، 2016.
- مجلة البنوك في الأردن.

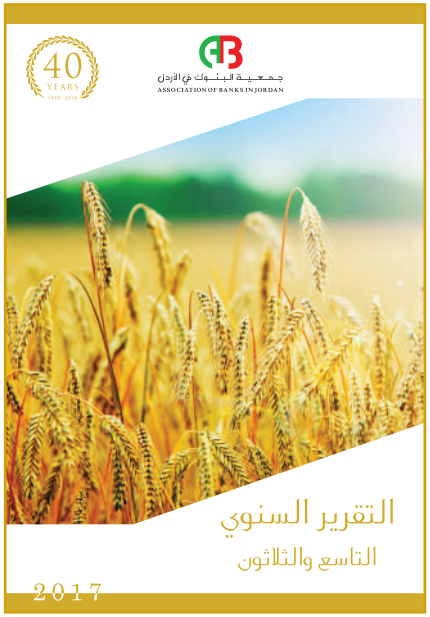

البنوك
في الأردن
40 YEARS
وتتواصل المسيرة ..
البنوك الأردنية ودورها في دعم الاقتصاد الفلسطيني
القطاع المصرفي الفلسطيني وعلاقته مع القطاع المصرفي الأردني
الثورة الصناعية الرابعة
هاني القاضي رئيسا لمجلس إدارة جمعية البنوك
مؤتمر عربي يتناول القطاع المصرفي الفلسطيني
في محيطه العربي

جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN
سلسلة
كراسات الجمعية
كراسة رقم (5)
المجلد رقم (9)
أهم مؤشرات القوائم المالية الموحدة
للبنوك العاملة في الأردن (٢٠١٦-٢٠١٧)
إعداد دائرة الدراسات
جمعية البنوك في الاردن
آب ٢٠١٨
عمان - الأردن

جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN
سلسلة
كراسات الجمعية
كراسة رقم (2)
المجلد رقم (9)
الآفاق المستقبلية للشباب من منظور اقتصادي
YOUTH
إعداد
د. عدلي قندح
مدير عام جمعية البنوك في الأردن
آذار ٢٠١٨
عمان - الأردن

جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN
سلسلة
كراسات الجمعية
كراسة رقم (1)
المجلد رقم (8)
الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن
خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦
البنوك التجارية الأردنية
البنوك التجارية الأجنبية
البنوك الاسلامية
إعداد دائرة الدراسات
جمعية البنوك في الاردن
حزيران ٢٠١٧
عمان - الأردن

الجزء الثاني

إضاءات على أبرز تطورات القطاع المصرفي الأردني

1 - تطور عدد البنوك العاملة في الأردن والتفرع المصرفي لها

ارتفع عدد البنوك العاملة في الأردن من 13 عام 1978 إلى 25 في عام 2017.

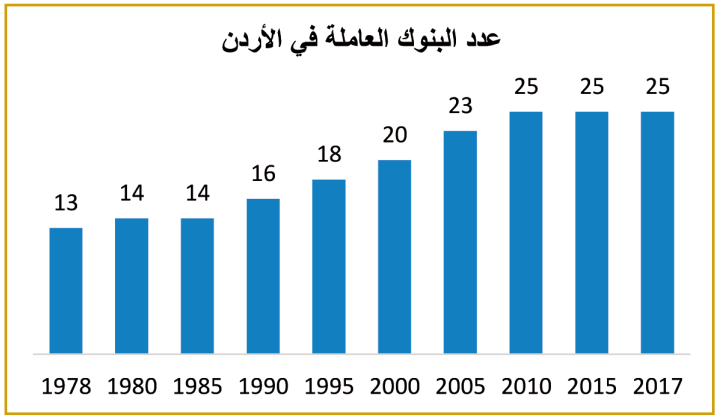

أمـا بالنسبة للتفرع المصرفي للبنوك في الأردن، فقد ارتفع عدد فروع البنوك من 98 فرع عام 1978 إلى 818 فرع عام 2017.

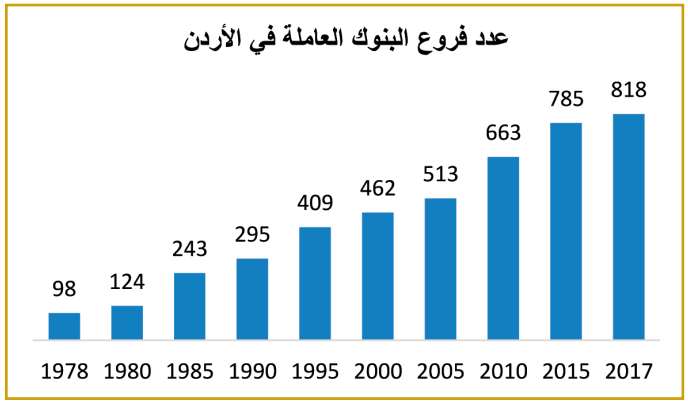

- البنوك الأردنية

ارتفع عدد البنوك الأردنية من 8 بنوك عام 1978 إلى 16 بنكاً أردنياً في نهاية عام 2017، وتضم البنوك الأردنية 13 بنكاً تجارياً، و3 بنوك إسلامية.

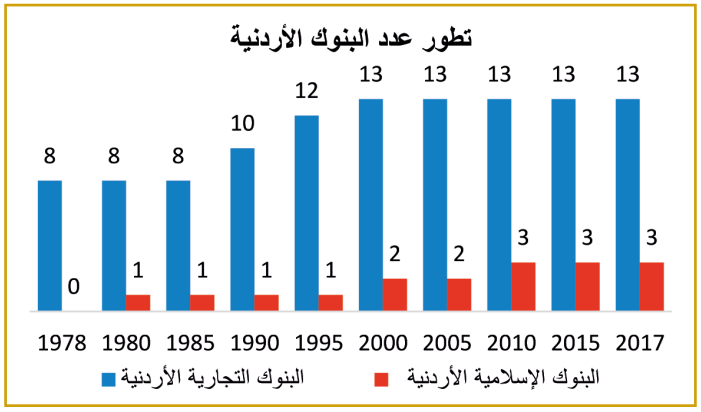

وقـد بلغ عدد فروع البنـوك التجارية الأردنية 615 فرع في عـام 2017، بينما بلغ عدد فروع البنوك الإسلامية الأردنية 141 فرع عام 2017.

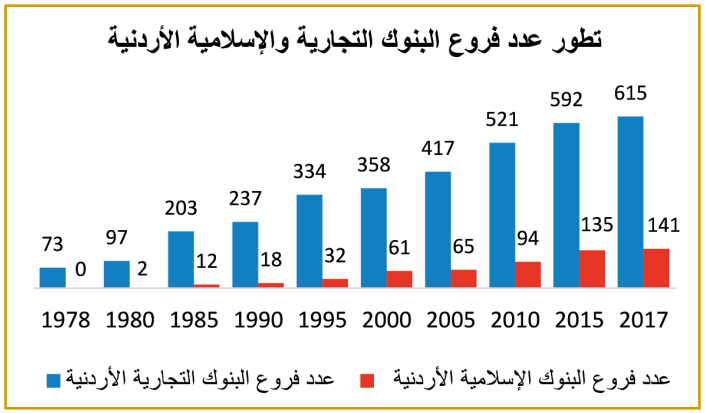

- البنوك الأجنبية العاملة في الأردن

ارتفع عدد البنوك الأجنبية العاملة في الأردن من 5 بنوك عام 1978 إلى 9 بنوك عام 2017. وتضم هذه البنوك 8 بنوك تجارية وبنك إسلامي واحد.

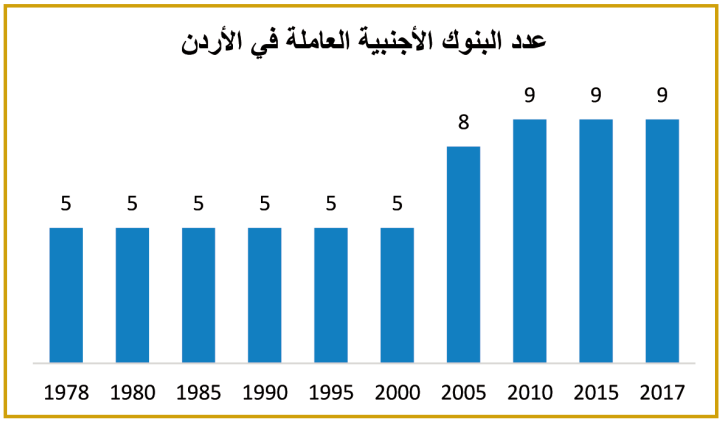

أما عدد فروع البنوك الأجنبية في المملكة، فقد ارتفع من 25 فرع عام 1978 إلى 62 فرع عام 2017.

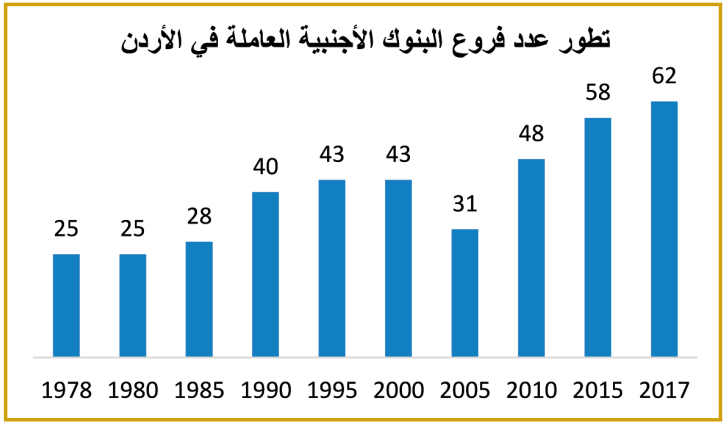

- عدد فروع البنوك الأردنية خارج الأردن

تمتلك البنوك الأردنية شبكة من الفروع المنتشرة خارج المملكة في العديد من الدول. وقد بلغ عدد فروع البنوك الأردنية خارج الأردن 191 فرع في نهاية عام 2017.

تمتلك البنوك الأردنية 191 فرعاً خارج المملكة

- عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن

بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs) التابعة للبنوك العاملة في الأردن 1707 جهاز صراف آلي في نهاية عام 2017، منها 1253 جهاز تابعة للبنوك التجارية الأردنية، و334 جهاز تابعة للبنوك الإسلامية الأردنية، و120 جهاز تابعة للبنوك الأجنبية.

1707 جهاز صراف آلي تابعة للبنوك

- عدد المكاتب التابعة للبنوك العاملة في الأردن

بلغ عدد المكاتب التابعة للبنوك العاملة في الأردن 79 مكتباً داخل المملكة في نهاية عام 2017.

79 مكتب تابعة للبنوك داخل الأردن

- أهم مؤشرات الكثافة المصرفية للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام 2017

يعد مفهوم الكثافة المصرفية أحد المؤشرات المصرفية المعتمدة في التحليل الاقتصادي والمالي، وهو يشير إلى نسبة عدد السكان في دولة ما إلى عدد الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك. وكلما انخفض هذا المؤشر كلما دل

ذلـك على كفايـة الانتشـار الجغرافي للبنـوك. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط مؤشـر الكثافة المصرفية لعدد الفروع في دول الاتحـاد الأوروبي حوالي 2.3 ألـف نسمة لكل فرع، بينمـا بلغ مؤشر الكثافة المصرفية لعـدد أجهزة الصراف الآلي في أمريكا حوالي 3.1 آلاف نسمة لكل جهاز.

بلغ مؤشر الكثافة المصرفية الإجمالي للبنوك العاملة في الأردن 3.7 ألف نسمة لكل فرع ومكتب وجهاز صراف آلي

- بلغ عـدد السكان إلـى عدد فروع البنـوك في الأردن حوالي 12.3 ألف نسمة لكل فرع.
- بلغ عدد السكان إلى عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك في الأردن حوالي 5.9 ألف نسمة لكل جهاز صراف آلي.
- بلـغ عدد السكان إلى عدد مكاتب البنوك في الأردن حوالي 52.6 ألف نسمة لكل مكتب.
- بلـغ عـدد السكان إلـى إجمالي عدد الفـروع والمكاتب وأجهـزة الصراف الآلي التابعة للبنوك في الأردن حوالي 3.7 ألف نسمة فرع ومكتب وجهاز صراف آلي.

2 - تطور المؤشرات المالية الرئيسية للبنوك العاملة في الأردن

- تطور موجودات البنوك العاملة في الأردن

نمت موجودات البنوك العاملة في الأردن بشكلٍ كبير خلال الأربعين عاماً الماضية، حيـث ارتفعـت من 637 مليون دينـار عام 1978 إلى 49.1 مليار دينـار في نهاية عام 2017، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 12%.

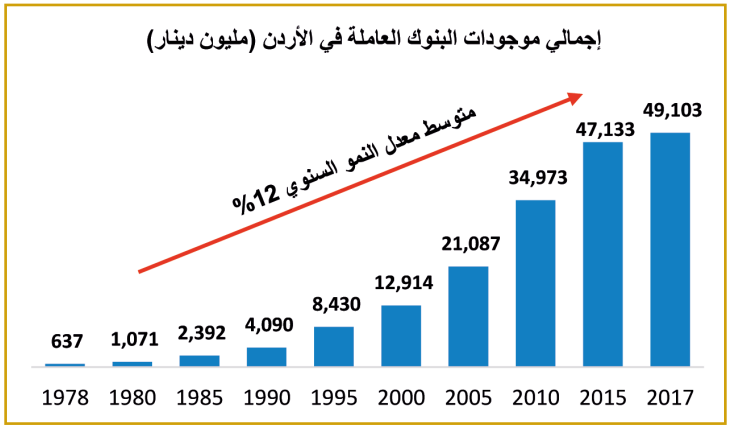

- تطور الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن

سجـل رصيد الودائع لدى البنوك العاملة فـي الأردن تطوراً ملموساً خلال الأربعين عاماً الماضية، حيث ارتفعت الودائع من 449 مليون دينار عام 1978 إلى 33.2 مليار دينار في نهاية عام 2017، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 12.1%.

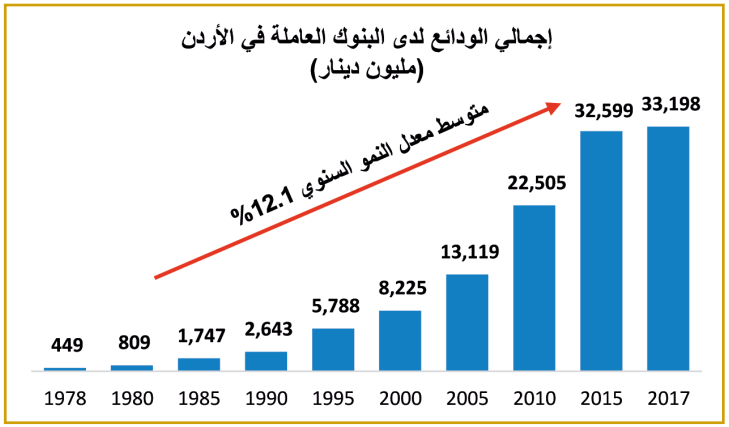

وفيمـا يتعلق بهيـكل الودائع حسب النوع لـدى البنوك العاملة فـي المملكة، شكلت الودائـع لأجـل النسبة الأكبر من الودائـع لدى البنوك، حيث ارتفعـت نسبتها لإجمالي الودائع من 42.6% عام 1978 إلى 53.1% عام 2017. أما الودائع تحت الطلب، فقد ظلت بالمرتبة الثانية، مع ملاحظة تراجع نسبتها من 38.5% عام 1978 إلى 29.6% فـي عام 2017. وحلت حسابـات التوفير في المرتبة الثالثة من حيـث الأهمية مقارنةً بأنواع الودائع سالفة الذكر، مع ملاحظة تراجع أهميتها قليلاً من 19.0% عام 1978 إلى 17.3% عام 2017.

ويشـار فـي هذا الصدد إلى أن ارتفاع الودائع لأجـل لتشكل أكثر من نصف الودائع لدى البنوك في الأردن يعكس مدى استقرار الودائع لدى البنوك في الأردن.

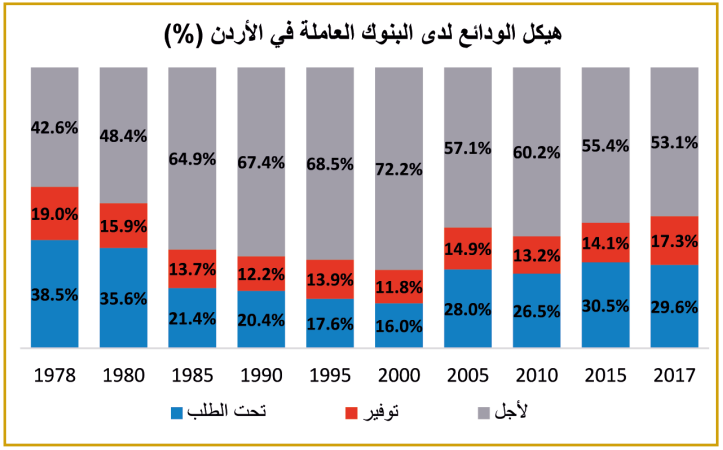

- تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن

سجلـت التسهيـلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة فـي الأردن نمواً كبيراً خلال الأربعين عاماً الماضية، حيث ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية من 333 مليون دينـار عـام 1978 إلى 24.7 مليار دينار فـي نهاية عـام 2017، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 12%.

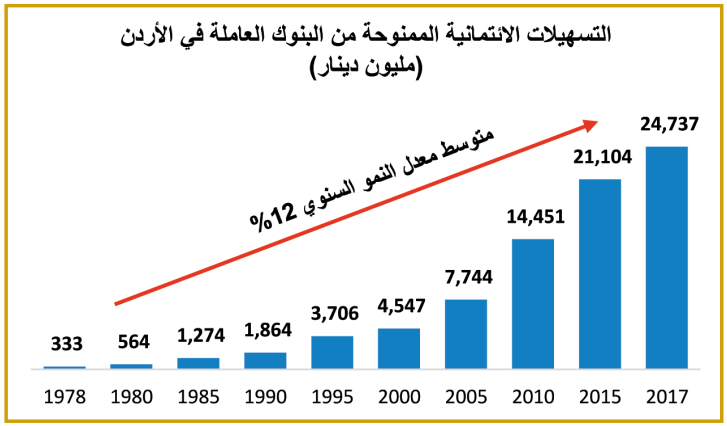

أمـا من ناحية توزيـع التسهيلات الائتمانية على القطاعـات الاقتصادية، فيلاحظ تركـز التسهيلات الائتمانيـة الممنوحة في عام 1978 في ثلاثـة قطاعات رئيسية هي قطـاع التجارة العامة، وقطـاع الانشاءات، وقطاع الصناعة، والتـي استحوذت على ما نسبته 71% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك.

أما فـي عام 2017، فيلاحظ ارتفـاع تنوع التسهيلات الائتمانيـة وانخفاض نسبة تركزهـا في قطاعـات اقتصادية محـددة. حيث شكلـت التسهيـلات الممنوحة لأكبر ثلاثـة قطاعات (هـي الإنشاءات، والتجـارة العامة، والخدمات والمرافـق العامة) ما نسبتـه 58.8% من إجمالي التسهيلات الممنوحة فـي عام 2017. كما يلاحظ تنامي التسهيـلات الممنوحـة لقطاع الخدمات والمرافـق العامة ليصبح القطـاع الثالث من حيث نسبة التسهيلات الممنوحة له بعد قطاعي الإنشاءات والتجارة العامة.

ويلاحظ مما سبق حدوث تحول بسيط في هيكل توزيع التسهيلات الائتمانية من قطاع التجارة العامة لصالح قطاع الخدمات والمرافق العامة.

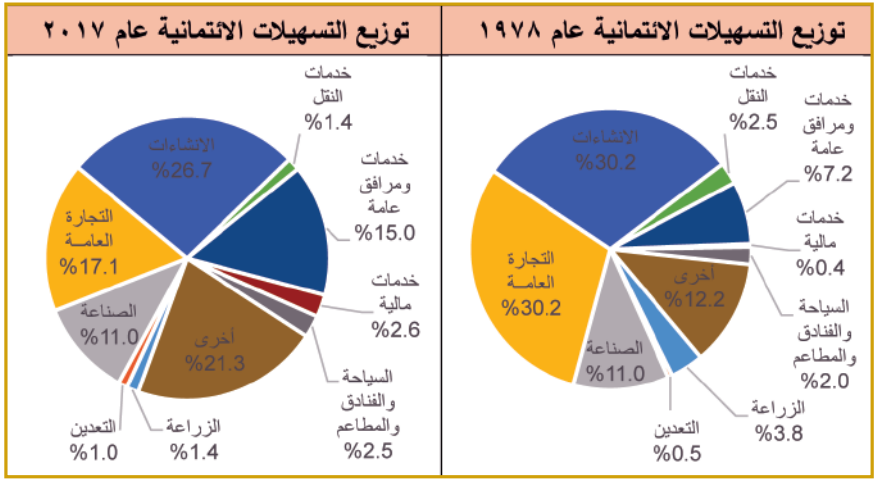

- عمق الجهاز المصرفي الأردني

يمكن قياس عمق القطاع المصرفي وأهميته في الاقتصاد من خلال احتساب نسب الموجودات والودائع والتسهيلات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبحيث كلما ارتفعت النسبة كلما دل ذلك على عمق القطاع المصرفي وارتفاع أهميته في الاقتصاد.

وتشير البيانات إلى أن مؤشرات عمق القطاع المصرفي الأردني قد نمت بأكثر من الضعف خلال الأربعين سنة الماضية، وهو ما يشير إلى تنامي أهمية القطاع المصرفي وزيادة حجمه نسبةً إلى الاقتصاد الوطني ككل، وهو ما يعكس أن الاقتصاد الأردني يعتبر اقتصاداً مرتكزاً على البنوك.

حيث ارتفعت نسبة موجودات البنوك العاملة في المملكة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 80% في عام 1978 إلى 173% في عام 2017، كما ارتفعت نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي من 56% إلى 117%، وارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي من 42% إلى 87%.

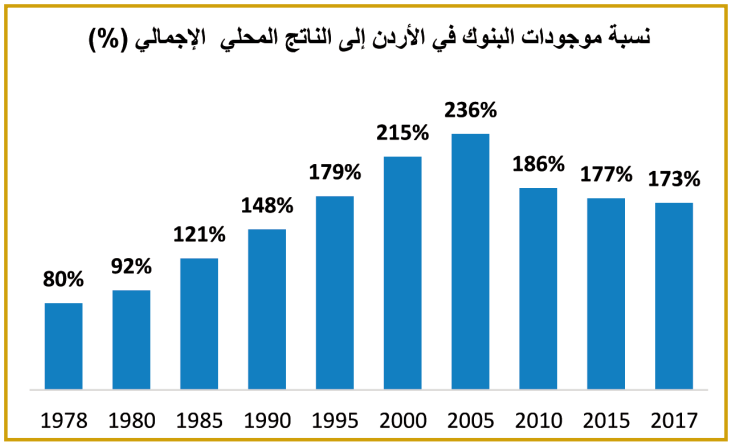

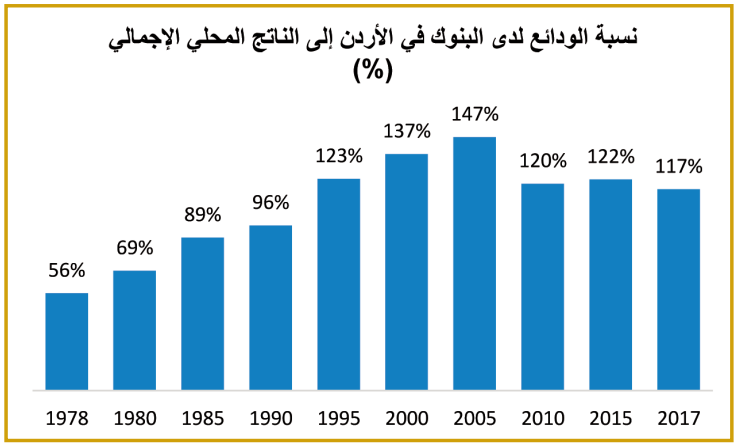

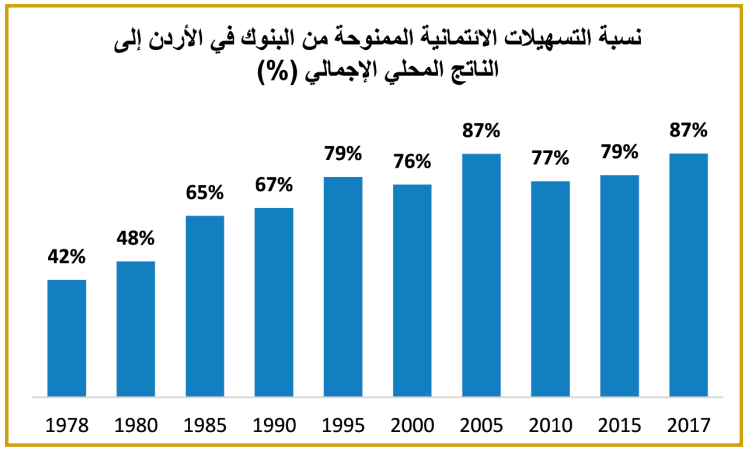
نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في الأردن إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
42%
48%
65%
67%
79%
76%
87%
77%
79%
87%
1978
1980
1985
1990
1995
2000
2005
2010
2015
2017

جمعية البنوك في الأردن

عمان - وادي صقره - شارع موسى بن نصير - بناية رقم 62 - ص. ب. 926174 عمان 11190 الأردن هاتف : 5662258 , 5669328 - فاكس : 5687011 , 5684316

الموقع الالكتروني: www.abj.org.jo - البريد الالكتروني: info@abj.org.jo